الأسرار المرفوعة

في

الأخبار الموضوعة

المعروف بالموضوعات الكبرى

للعلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان

المشهور بالملا علي القاري

حققه وعلق عليه وشرحه

محمد بن لطفي الصباغ

الطبعة الثانية

مع زيادة في التحقيق والتعليق

المكتب الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

الطبعة الثانية
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

المكتب الاسلامي
بيروت: ص.ب ١١/٣٧٧١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقياً: اسلامياً
دمشق: ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١١٦٣٧ - برقياً: اسلامي

مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله أحمده وأستعينه وأستغفره، وأسأله عزَّ وجلَّ أن يغفر زللي وسيئاتي، وأن يسدد خطاي على طريق الحقِّ، وأن يتوفاني مسلماً وأن يلحقني بالصالحين، وأن يعيذني من شرِّ نفسي ومن الفتن المتلاطمة أنا وأولادي وأحبابي ما ظهر منها وما بطن. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله. وأصلي وأسلم على سيدنا وحبيبنا وقائدنا محمد بن عبد الله خاتم أنبياء الله وخيرته من خلقه وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعد، فقد أصدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب محققةً، مخدومة بعدد من الفهارس بقدر الطاقة قبل بضع عشرة سنة، فتلقَّاها كثير من الأفاضل بوافر من الثناء تكرماً وتشجيعاً، ولم تلبث نسخها إلاَّ مدَّة يسيرة حتى نفدت، ذلك لأنَّ طلبة العلم كانوا يتطلعون إلى اقتناء نسخة من هذا الكتاب النفيس فلا يجدون. وكنتُ أُطالبُ بتجديد طبع الكتاب من أهل العلم حيناً بعد حين، وكان يصرفني عن ذلك اشتغالي بموضوعات علمية أخرى وبمهامِّي التدريسية والخاصة وبمتاعب قُدِّرت على من يحيا في هذا الزمان ما دام متمسكاً بدينه وأخلاق هذا الدين.. فلقد تعاظم وأسفاه سلطان اليهود واستأسدت قوى الكفر وكشرت عن أنيابها، ورمت المسلمين عن قوس واحدة، فاستباحوا حرماتهم، وقتلوا علماءهم، وشرَّدوا دعاتهم، وحاربوهم في رزقهم، وسجنوا من سجنوا من رجالاتهم وشبابهم، وشجعوا الملحدين المخربين، والمبتدعين الضالين الدجالين من أتباع الفرق المنحرفة، ولم يبعث ذلك كله الوعي في المسلمين المستهدفين ولم يبصرهم بمعالم الطريق السويِّ ليتحدوا على السير فيه، بل ازدادوا فرقة وانحرافاً وبعداً عن شرع الله ودينه، وإنا لله وإنا إليه راجعون والحمد لله على كل حال ونعوذ بالله من أحوال أهل النار.

وأخيراً قدَّر الله تبارك وتعالى أن أتوافر على نسختي الخاصَّة من كتاب «الأسرار المرفوعة» وانظر في التعليقات التي كنت أسجلها، والتصويبات التي كنت أكتبها، وجمعتها ونسقت بينها، ورجعت إلى المصادر التي كنت رجعت إليها وغيرها للتثبت.. فاستوى من ذلك كله وضع جديد للكتاب. وقد أتيح لي في أثناء هذه السنوات أن أطلع على عدد من الأصول المخطوطة والمطبوعة التي تتصل بموضوع هذا الكتاب، فصححت الأغلاط المطبعية التي ندَّت مني، والتحريفات التي أجمعت عليها أصول الكتاب في طبعته الأولى، والأوهام والأغلاط العلمية التي وقعت بها.

وحرصت في هذه الطبعة على تخريج كثير من الأحاديث التي لم يخرجها المؤلف ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وعلى التعليق على الآراء المجانبة للصواب التي يوردها أو الأوهام التي وقع فيها. وعلى أن أردّ القارىء إلى المراجع التي أوردت الحديث لأساعد من يريد البحث على تحقيق القول في نصّ من هذه النصوص، وعلى شرح ما يحتاج إلى شرح والتعريف ببعض الأعلام الذين لم أترجم لهم في الطبعة الأولى. هذا ومما يسّر عليّ عملي اشتغالي بعدد من كتب الأحاديث المشتهرة وتحقيقها ونشرها فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وإني لأحسب أن الكتاب بطبعته الثانية هذه يختلفُ كل الاختلاف عن الطبعة السابقة وأحب أن يعتمد الباحثون على هذه الطبعة وحدها.

وإني أرجو أن ينفع الله بهذا الكتاب طلبة العلم خاصة والناس القراء عامة وأن يجزي مؤلفه خيراً وأن يغفر لكاتب هذه السطور زلاته وسيئاته ويتجاوز عنها كما أرجو من إخواني طلبة العلم أن يهدوا إليّ ما يرون من أخطاء مطبعية وأوهام وأغلاط علمية... فما أكثر ما يغلط الانسان!!

وأن يدعو لي كل من انتفع بهذا الكتاب دعوة صالحة أنتفع بها أنا يوم الدين يوم يقوم الناس لرب العالمين.

وأسأل الله جل جلاله أن يردّ المسلمين إلى دينهم رداً جميلاً، فلا عزّة لهم ولا قوة ولا صلاح لهم ولا ارتقاء، ولا تقدّم لهم ولا سيادة إلا بالرجوع إلى هذا الدين بمصدريه الكتاب والسنة.

ولا يفوتني أن أذكر فضل الأخوين العزيزين: الأستاذ مجير العمري والأستاذ عبد المنعم الطباع على ما بذلا من جهد كريم، وعناية فائقة في طبع الكتاب أول مرة فجزاهما الله عن العلم وحديث رسول الله ﷺ خير الجزاء. أما فضل الأخ العالم الفاضل زهير الشاويش على طلبة العلم بتيسير ظهور كتب السنة محققة مطبوعة طبعات مشرقة فهذا أمر معروف عند المختصين بالعلوم الاسلامية. زاده الله خيراً وأعانه ووفقه وأحسن إليه وختم له ولنا بالحسنى وأجزل مثوبته ولابنه الفاضل: بلال الذي تولى منذ مدة مساعدة والده في المكتب جزيل الشكر على ما بذل في إخراج هذا الكتاب في الحلة القشيبة التي يراها القارىء.

وأسجل جهود ولديّ أنس وغنية في مساعدتي في تصحيح تجارب الطبعة وإعداد الفهارس والمقابلة. وفقهما الله إلى الخير. وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

الرياض: ١ ربيع الأول سنة ١٤٠٥

محمد بن لطفي بن عبد اللطيف ياسين الصباغ

مُقدّمةُ التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد؛ فإن المصدرين الأساسيين للشريعة هما: كتابُ الله، وسنة رسوله. من استمسك بهما اهتدى، ومن أعرض عنهما ضلّ وغوى، وليس للمسلم إلا اتباع أمرهما، والوقوف عند حدودهما.

والسنة مبيّنة للقرآن، فقد بلّغ رسول الله ﷺ الرسالة، وأدّى الأمانة، وقام بتبيين ما نزل إليه من الذكر للناس **﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نُزِّل إليهم﴾**[1].

والسنة مفصلة لمجمل القرآن، لا غنى للمسلمين عنها في فهم الكتاب الكريم، وإدراك مقاصده.

وللسنة منزلتها في الشريعة، فالتزام أمرها التزامٌ للشرع، **﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾**[2]. ولا بُدّ من تحكيمها ليكون الناس مؤمنين **﴿فلا**

---

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٠.

وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلموا تسليماً﴾[1].

والسنة صنو الكتاب، وهي الحكمة المقصودة في قوله سبحانه **﴿لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾** [2]. قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في هذه الآية: (سمعتُ من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله... فلم يَجُزْ أن يقال الحكمة هنا إلا سنة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونة مع الكتاب وأنّ الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره)[3].

ولقد كان الجيل المثالي الخالد يفقهُ أحقية السنة بالاتباع ويعيه أتمّ الوعي، فقد أخرج البخاري ومسلم عن عابس بن ربيعة قال: رأيتُ عُمَرَ ابن الخطاب رضي الله عنه يقبل الحجر ويقول: « أعلمُ أنّك حجرٌ لا تضرّ ولا تنفع، ولولا أني رأيتُ رسول الله يقبلك ما قبلتك »[4].

وقد نقل لنا السلفُ الصالحُ ما سمعوه من النبي ﷺ ممتثلين أمره ﷺ: «فليبلّغ الشاهدُ منكم الغائب؛ فإنّه رُبّ مُبَلّغ أوعى من سامع »[5].

وتناقلت الأجيال المؤمنة ما بلغها عن رسول الله ﷺ جيلاً بعد جيل، غير أنّ هناك بعض الدوافع التي حَدَتْ بعض ذوي النفوس المريضة على أن يفتروا على رسول الله ﷺ ما لم يقل، فكانت أحاديث مكذوبة دُسّت في مجموعة الأحاديث، حَمَلَ على وضعها حقدٌ لئيمٌ على الإسلام، أو جَهْلٌ مُخْزٍ بأحكامه، أو

---

(١) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٤.

(٣) « الرسالة » للإمام الشافعي ص٧٨ تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

(٤) انظر « رياض الصالحين » للإمام النووي ص٩٣.

(٥) رواه البخاري ومسلم.

إيثار للدنيا على الآخرة، أو تعصب أعمى لما لا يليق بالإنسان الكريم أن يتعصب له.

وقد واجه العلماء هذه الأحاديث بالموقف الذي يحقق لهذه الشريعة نقاءها وسلامتها من التزيّد والنقصان، واستطاعوا أن يميزوا الخبيث من الطيب، حتّى غدا الحديث الموضوع المكذوب معروفاً لا يختلط بالصحيح.

قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة فمن لها؟ فقال: تعيش لها الجهابذة[1] ثم تلا قوله تعالى: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾[2].

وقد اتفق العلماء على أنه تحرم رواية الحديث الموضوع مع العلم بوضعه، يدل على ذلك الحديث الذي أخرجه مسلمٌ وأحمدُ عن سَمُرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» سواء أكان في الأحكام أم في الوعظ والترغيب والترهيب إلّا أن يبين الراوي أنه موضوع.

وقد أحسّ العلماء بضرورة إيجاد مراجع تبّين هذه الأحاديث الموضوعة، فكانت كتب الموضوعات.

وكتابنا الذي نقدم له اليوم واحدٌ من هذه المراجع، وقد عُني مؤلفه رحمه الله بالأحاديث الشائعة الدائرة على الألسنة، وهي من الأحاديث الموضوعة.

وجديرٌ بالمسلمين اليوم وهم الآن على أبواب يقظة أن يزيدوا من صلتهم بسنة رسول الله ﷺ فسنته من الهدى الذي لا تقدم لهم ولا فلاح إلاّ بالتزامه.

---

(١) انظر «الكفاية» للخطيب البغدادي ص٨٠ طـ مصر. و«الموضوعات» لابن الجوزي١/٤٦ و«تدريب الراوي» للسيوطي ص١٨٤ و«الباعث الحثيث» ص٩٥.

(٢) سورة الحجر، الآية ٩.

هذا وكنت قد كتبتُ مقالاً منذ بضع سنوات دعوت فيه إلى استئناف العمل في خدمة السنة المطهرة، وصورت فيه الواقع الذي صار إليه المسلمون بإزاء السنة؛ إذ قصروا فيه السنة المطهرة على مهمة الوعظ والبركة هذا إن قرئت، وغالباً ما تكون مهجورة عند السواد الأعظم من مثقفي المسلمين. وإن تعرّض لها أحدٌ من الناس بالرواية أو الاستشهاد خَبَطَ خَبْط عَشْواء ونَسَبَ إلى النبي ﷺ الضعيف والموضوع.

ولقد أمضيتُ سنوات في تدريس مادة الحديث النبوي في المستوى الجامعي، ولمستُ خلال ذلك تخلفاً بيّناً في شأن الحديث، وكنت أسمع الطلبة يوردون أحاديث موضوعة يحسبونها ثابتة صحيحة وكان ذلك حتى في طلبة الدراسات الشرعية.

وكذلك فإنني قلما سمعت خطيباً تنجو كلمته من أحاديث منتقدة تالفة.. وما زلت أذكر حادثة مضى عليها نحو عشرين عاماً، فحواها: أنني كنت في حفلة عقد قران في دار صديق كريم، وكان في المدعوين رجلٌ من الصالحين ولكنه لا يعلم من الحديث شيئاً، وتكلم هذا الرجل الصالح فروى حديثاً رفعه إلى النبي ﷺ وهو: «خيركم بعد المائتين[1] من لا زوجة له ولا ولد» وكان في المجلس عالم جريء في الحق، فعلّق على كلامه بلطف، مشيراً إلى أن الحديث لم يثبت، ومنبهاً إلى أنه يتعارض ورعاية النسل وحفظه، وهو مقصد معتبر من مقاصد الشريعة الأساسية.

وقد وقع في يديّ كتاب مدرسي قديمٌ وضع لطلاب المدارس الابتدائية في بلد عربي، فلما نظرت فيه وجدت أنّ مؤلفه صدّر كل بحث من بحوثه بحديث، لكن العجيب أنّ معظم ما أورد من الأحاديث موضوع.

---

(١) أي بعد سنة مائتين للهجرة.

هذا وإن أعداء الإسلام ليستغلون كثيراً من هذه الأحاديث الموضوعة ويصوغون على أساسها، بمكر وخبث، شبهات تنهض دليلاً في زعمهم على عدم صلاحية الإسلام للحياة.

فأدركت الضرورة الملحة لوجود كتب جامعة محققة تضمّ أكبر عدد من الأحاديث الموضوعة، تقول كلمة الفصل فيما ينسب من الحديث إلى النبي ﷺ بكلام عارٍ عن الإيجاز المخل، والإطناب الممل.

التعريف بالكتاب:

وكنت قد رأيت من سنين كتاب «الموضوعات الكبرى» لملاّ علي القاري، فوجدته من أنفع الكتب في هذا الموضوع. ولكنّ نُسَخَهُ عزيزة نادرة، وطبعته محرفة سقيمة. فعزمت على نشر هذا الكتاب وخدمته وتقديمه للناس؛ لأنه كتاب لعالم جليلٍ من المتأخرين استفاد من العلماء الذين تقدموه وألفوا في هذا المجال.

وهناك مزية أخرى للكتاب وهي أنه يتعرض للأحاديث الشائعة بين الناس، ويقتصر من هذه الأحاديث على الموضوع، فحصلت على نسخة من الكتاب، وشرعت في نسخه، فوجدت هذه الطبعة محشوّة بالتحريفات والأغلاط، وعانيت في تحقيقها ما أحتسب الأجر فيه عند الله.

ولما علم بعزمي هذا أخي الأستاذ زهير الشاويش حفظه الله وضع تحت يدي مخطوطتين جيدتين من قسم المخطوطات العامر بالنفائس في المكتب الإسلامي، وأمدّني بكل ما أحتاج إليه من المراجع التي يندر وجودها. جزاه الله خيراً.

وتحقيق هذا الكتاب أول عمل أقوم به في سلسلة من أعمال عزمتُ أن

أجعلها في خدمة السنة المطهرة، أسأل الله أن يوفقني لذلك وأن يهيء لي أسبابها.

والكتاب ـ كما أشرت ـ من أهم كتب الموضوعات، لأنّ مؤلفه استفاد من جهود العلماء الذين تقدموه، ولأنه عني فيه بما يشيع من هذه الأحاديث الموضوعة ويدور على الألسنة، ولأنه بحث فيه بتوسع في نقد متن الحديث كما سنبين عند استعراض أقسام الكتاب.

وهذا الكتاب من آخر ما ألف المصنف من مؤلفات، وقد جاءت فيه إشارتان تدلان على ذلك:

أولاهما: في المقدمة فقد ذكر أنّ وقت تأليفه جاوز الألف من الهجرة [1].

وثانيتهما: في كلامه على الحديث ذي الرقم ٥٥٧ إذ قال: (فإنا متجاوزون عن الألف بضع عشرة سنة) [2].

إذن نستطيع أن نقول: إن المصنف رحمه الله ألّف هذا الكتاب قبل وفاته بزمن يسير لأنه توفي سنة ١٠١٤هـ، وهذا مما أتاح له أن يستفيد من علمه الجمّ الذي أنضجه تقدم العمر مع مواصلة الاشتغال في العلم.

أما خطة المؤلف في كتابه هذا فتتبين مما ذكره في المقدمة قال:

(ولما رأيت جماعة من الحفاظ للسنة، جمعوا الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وبينوا الصحيح والحسن والضعيف، وميزوا الموقوف والمرفوع والموضوع بالمقاصد الحسنة، سنح بالبال الفاتر، اختصار تلك الدفاتر، بالاقتصار على ما قيل فيه: (إنه لا أصل له) أو (موضوع

---

(١) انظر ص ٣٨ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص٣٦٩ من هذا الكتاب.

بأصله) ليكون سبباً للضبط على أحسن مصنوع في فصله؛ فإن الأحاديث الثابتة لا تحد ولا تحصى، ولا يمكن أن جميعها يستقصى، ثم ما اختلفوا في أنه موضوع تركت ذكره للحذر من الخطر؛ لاحتمال أن يكون موضوعاً من طريق وصحيحاً من وجه آخر[1]) ثم قال: (وها أنذا أذكر الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء من الأفعال والحروف والأسماء).

ونستنتج من هذا النصّ ما يلي:

١ ـ أنه اختصر تلك الكتب التي جمعت الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

٢ ـ أنه أراد قصر كتابه على الموضوع مما اشتهر على الألسنة.

٣ ـ أنه اقتصر أيضاً على ما قيل فيه (إنه لا أصل له) أو (موضوع). ولم يذكر الأحاديث التي اختلفوا في وضعها خوفاً من أن تكون صحيحة.

٤ ـ ذكر الأحاديث على ترتيب حروف الهجاء.

وإذا تأملنا في هذه الأمور وجدنا أنه لم يسلم له منها إلّا الأمران: الأول والثاني، أي إنه لخص كتب الأحاديث الدائرة على الألسنة، وجمع منها الأحاديث الموضوعة فقط. وهذا لا يعني أنّ المؤلف لم يرجع إلى كتب أخرى في الحديث الموضوع، بل قد رجع إلى عدد منها في البحث، وقد وجدته يعود إلى « اللآلىء » للسيوطي « والدرر المنتثرة » له كثيراً وينقل منه مصرحاً بالعزو تارة وساكتاً عنه أخرى، ووجدته يعود إلى «تخريج الإحياء» للحافظ العراقي و«الذيل» للسيوطي.

ولم يستطع المصنف التزام الأمرين الآخرين:

أما كونه اقتصر على ذكر ما اتفق على أنه موضوع فسترى نقضه في أكثر من موضع، بل إنه هو الذي يذهب إلى تصحيح ما قال العلماء بوضعه كما في الحديثين (١١٥، ١٦٤).

وكذلك فإن الترتيب لم يستقم له على الوجه الدقيق[2].

---

(١) انظر ص٩٨ إلى ٩٩ من هذا الكتاب.

(٢) انظر الصفحة ١٣ من هذه المقدمة.

وأستطيع أن أتبيّن ثلاثة أقسام في الكتاب:

١ ـ **القسم الأول**: فصول في تخريج حديث «مَنْ كذبَ عليّ متعمداً...» وإيراد رواياته التي بلغت طريقين ومائة طريق (١٠٢) وفصول في ذكر خطر القصاص الوضاعين. وهذه الفصول اختصرها من كتاب «تحذير الخواص» للسيوطي وقد التزم هذا الكتاب ولم يخرج عنه بشيء، وإنه ليستغرب هذا التصرف من المؤلف أن يقدم على اختصار فصول من كتاب لا يخرج عنه ثم بعد ذلك لا يشير إليه أدنى إشارة.

هذا وقد حققت كتاب «التحذير» ونشرته في دمشق سنة ١٣٩١ والحمد لله رب العالمين ثم أعدت طباعته بعد وقوفي على مخطوطات أخرى وظهرت هذه الطبعة عن المكتب الإسلامي في بيروت سنة ١٤٠٤.

وقد اتبع المؤلف في هذا القسم السيوطي الذي التزم خطة ابن الجوزي رحمه الله الذي جمع طرق الحديث المذكور فجاوزت عنده التسعين طريقاً، وتعرض لذكر القصاص الوضاعين وخطرهم[١].

ومعلوم أنّ هذا الحديث متواتر، وقد جمع طرقه عدد من المحدثين منهم ابن صاعد يحيى بن محمد المتوفى (٣١٨) والطحاوي المتوفى (٣٢٦) في «مشكل الآثار» ١/١٦٤-١٧٥ والطبراني[٢] المتوفى (٣٦٠) ويوسف بن خليل الدمشقي المتوفى (٦٤٨) وأبو علي البكري وغيرهم، جمع كُلّ منهم جزءاً في طرقه، فوقع لكل منهم ما ليس عند الآخر. وقد بلغت الطرق التي جاء بها هذا الحديث من الكثْرة مبلغاً كبيراً جداً، حتى قال ابن الصلاح فيه: (وليس في الأحاديث ما في مرتبته من التواتر)[٣].

---

(١) انظر «الموضوعات» ١/٢٩-١٠٢.

(٢) انظر «فهرس مخطوطات الحديث» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ص٣٣٨.

(٣) انظر ما قال فيه العلماء في «تدريب الراوي» ص٣٧١-٣٧٢ و«قواعد التحديث» ص١٥٦ و«الرسالة المستطرفة» ص١١٢.

وقد قال بعضهم: إنه رواه مائتان من الصحابة [1].

وقال ابن دحية: قد أخرج من نحو أربعمائة طريق [2].

٢ ـ القسم الثاني: أحاديث موضوعات مرتبة على حروف المعجم.

وقد اعتمد في هذا القسم على «الدرر» للسيوطي و«المقاصد الحسنة» للسخاوي و«تمييز الطيب من الخبيث» لابن الديبع و«المغني عن حمل الأسفار» للحافظ العراقي.

وأفاد من «الموضوعات» لابن الجوزي و«مختصره» للذهبي و«اللآلىء المصنوعة» و«ذيله» للسيوطي.

وقد جاوزت أحاديث هذا القسم ستمائة حديث.

ويلاحظ أن هناك خللاً في ترتيب بعض الأحاديث: فقد خالف مثلاً الترتيب الألفبائي لأوائل الأحاديث التي تحمل في طبعتنا هذه الأرقام ٣، ٤، ٥/ ٥٤، ٥٥/ ٧٨، ٧٩/ ١٢٥، ١٢٦/ ١٣٣، ١٣٤.

وربما لا يلتزم الترتيب في الكلمة الثانية أو الثالثة، كما في الأحاديث التي أولها: «إنّ الله...» فهو لا يلتزم فيها الترتيب فيما بعد لفظ الجلالة، إذ يأتي بكلمة أولها لام، ثم يورد حديثاً بعده تكون الكلمة فيه مبدوءة بجيم... ثم يأتي بحديث بعده تكون الكلمة فيه مبدوءة بهمزة... وهكذا... كما في الأحاديث ذوات الأرقام ٨٥، ٨٦، ٨٧.

وقد يورد حديثاً في غير بابه لأن المناسبة دعته إلى ذلك. وربما لا يذكر نصّ الحديث، وإنما يشير إليه إشارة كما في حديث الأرز ذي الرقم ٣٦، وحديث الباقلاّء ذي الرقم ١١٤.

---

(١) «قواعد التحديث» ص١٥٦.

(٢) «عمدة القاري» للعيني.

وقد يورد بعض الأحاديث ولا يحكم عليها بشيء كما فعل في الحديث ذي الرقم **٣١٥**، فذكر الروايات المتعددة، وذكر ما ورد في معناه ولكنه لم يحكم عليه.

والذي يلاحظ أنّ نصيب المتن في مناقشته للأحاديث أوفر من نصيب السند، فهو يستدل على بطلان حديث ما بمعارضته لآية في القرآن، كما فعل في الحديث ذي الرقم **٣٠٩** « الغرباء ورثة الأنبياء ولم يبعث الله نبياً إلاّ وهو غريب في قومه » فقد حكم عليه بأنه باطل لأنه معارض لما ورد في القرآن من أمثال قوله سبحانه **﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾... الخ**... وهذه مزية حسنة، وإنها لأبلغ ردٍ على أولئك الذين يَدّعون أنّ علماء الحديث لم يعرفوا نقد المتن أبداً.

٣ ـ القسم الثالث: فصول قيمة في التنبيه على أمور اشتهرت وليست صحيحة، وفي الضوابط التي يمكن بها معرفة الحديث الموضوع من غير أن ينظر في سنده.

لخص في هذه الفصول خاتمة كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي، وقد استغرق حيّزاً قليلاً، وكتاب « المنار » لابن القيم، وقد استغرق تلخيصه الحيز الأكبر من هذا القسم إذ لخص المصنف هذا الكتاب باستثناء الإجابة عن ثلاثة أسئلة أوردها ابن القيم في مطلع كتابه تتعلق بتفضيل الصلاة بالسواك، وتفضيل سبحان الله وبحمده عدد خلقه.. وكون صيام ثلاثة أيام من كل شهر تعدل صيام الشهر، وباستثناء الإجابة عن سؤال أورده في آخر الكتاب يتعلق بالمهدي.

وكان المؤلف ـ رحمه الله ـ يتعقب صاحب « المنار » تعقبات معظمها في غير محله، وقد أشرت إلى ذلك في أكثر المواضع.

إنّ هذا القسم الثالث كتاب قائم بذاته ولعله أكبر من كتاب « المنار »

نفسه، لأن المصنف ـ كما سترى ـ يكثر من التعليق فيه، وقد يطول تعليقه.

وقد هممت أن أضع لفقرات هذا القسم أرقاماً، ثم ضربت صفحاً عن ذلك، لأنني وجدت أنّ الفائدة من ذلك محدودة، واستغنيت عن الترقيم بالفهارس التي صنعتها، وأثبتّها في آخر الكتاب.

طبعات الكتاب وعنوانه:

طبع هذا الكتاب في المطبعة العامرية في الآستانة[1] سنة ١٢٨٩ بعنوان « الموضوعات » وفي المكتبة الظاهرية نسخة من هذه المطبوعة. وطبع أيضاً في استانبول بعناية شركة الصحافة العثمانية التي أسست سنة ١٣٠٨ بعنوان « موضوعات علي القاري »[2].

هذا وعنوانه الذي وضعه له مصنفه غير العنوان الذي شاع به بين طلبة العلم منذ زمن بعيد إلى يومنا هذا، والذي ساعد على ضياع العنوان أنّ المصنف ـ رحمه الله ـ لم يذكره في المقدمة. وعنوانه الشائع هو « الموضوعات الكبرى ». وهناك من يدعوه بـ« تذكرة الموضوعات الكبرى ». وقد رجعْتُ إلى المراجع التي عنيت بذكر الكتب والتعريف بها فوجدتُ أنها ذكرت للمؤلف كتباً ثلاثة في الأحاديث الموضوعة وهي:

١ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة.
٢ ـ الهبات السنيات في تبيين الأحاديث الموضوعات.
٣ ـ رسالة المصنوع في معرفة الحديث الموضوع.

ويبدو أنّ عنوان كتابنا لا بُدّ أن يكون واحداً من العنوانين الأولين.

---

(١) انظر « معجم المطبوعات » لسركيس ٢/١٧٩٤.
(٢) انظر وصف هذه الطبعة في الكلام على عملنا في الكتاب، وانظر أيضاً راموزها في آخر هذه المقدمة.

وقد بحثت وأطلت النظر في رجحان أحدهما على الآخر ليكون **عَلَماً** على هذا الكتاب فما أفلحت.

وقد عرض لي في أثناء بحثي ما يشجع على اعتبار العنوان الأول: «الأسرار المرفوعة...» علماً لهذا الكتاب ثم ثبطني عن ذلك نصّ آخر.

فقد أورد إسماعيل باشا البغدادي هذه الأسماء الثلاثة في كتابه «هدية العارفين» ١/٧٠١ عندما ذكر معظم كتبه. ولم يورد شيئاً من أوائلها.

ولم يذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢/٢٠٢٧ إلّا «الهبات السنيات...» ولكنه ـ خلافاً لعادته ـ لم يورد شيئاً من أول الكتاب، وكذلك لم يذكر إسماعيل باشا في كتابه «الذيل على كشف الظنون» إلا «رسالة المصنوع» ولم أستطع أن أقطع برأي، فذهبت أبحث في «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» فلم أجد عند الكتاني ما يحل هذه المشكلة.

ومن أقدم الذين ذكروا هذا الكتاب العلامة العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢ في كتابه «كشف الخفاء..» فقال:

(وحيث أقول: (قال القاري) فالمراد به الملّا علي القاري في كتابه «الموضوعات» المسمّاة بـ«الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» وهي صغرى وكبرى، وقد نقلت منهما)[1].

وهذه الجملة موهمة أنّ «الأسرار...» اسم لكتابين.

وممّا يؤكد أنّ الأسم الأصلي للكتاب قد تُنُوسي ما ذكره العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني قال:

(..ثم الملّا علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤ له كتاب في ذلك سمّاه

---

(١) انظر «كشف الخفاء» ١/٩.

بعضهم « تذكرة الموضوعات » وطبع بالآستانة باسم « موضوعات كبير » وله أيضاً رسالة تسمى : « المصنوع في الحديث الموضوع »)[1] .

وقد تعرض لـذكر الكتاب الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف على وجه لا يفيد القطع في تسمية كتابنا هذا، وذلك في تقديمه لكتاب: « تنزيه الشريعة المرفوعة » لابن عراق فقال:

(. . و« تذكرة الموضوعات الكبرى » و« الصغرى » ـ « الهبات السنيات » و« الأسرار المرفوعة » لعلي بن سلطان القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ.

وله رسالة أيضاً تُسمّى بـ« المصنوع في معرفةالحديث الموضوع »)[2] .

هـذا ولم أجد عنواناً للكتاب على الورقة الأولى من المخطوطة الكاملة من المخطوطتين اللتين تحت يدي، لأنها في الأصل رسالة من مجموع رسائل للمؤلف، أما العنوان المثبت على غلاف المخطوطة الأخرى الناقصة فهو « موضوعات كبير » وهو يوافق عنوان طبعة الآستانة التي ذكرها العلاّمة عبد الرحمن المعلمي.

وبعد، فإنني لم أستطع أن أصل في شأن عنوان الكتاب الأصلي إلى نتيجة حاسمة، ولذا فقد آثرت الوقوف بالعنوان على ما شاع بين طلبة العلم. والله المستعان وهو وليّ التوفيق.

وبعـد أن تم طبـع الكتـاب في الـطبعـة الأولى وصف المقـدمـة وتصحيحها، وقبل أن تدفع للطبع أوقفني الأستاذ زهير الشاويش حفظه الله على مخطوطة من مكتبته العامرة، قريبة العهد من المؤلف، على ظاهر الورقة الأولى منها عنوان الكتاب الذي شغل بالي موضوع البحث فيـه

---

(١) انظر ص٦ من مقدمته لكتاب « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » للشوكاني.
(٢) انظر صفحة س من مقدمة « تنزيه الشريعة ».

والتنقيب عنه مدة طويلة، فغمرني سرور كبير، وفرحت لهذا التوفيق الذي يسره الله قبل أن يظهر الكتاب.

وكم كنت أود أن أظفر بهذه المخطوطة وأنا في أول التحقيق، ولكن فرحي بالوقوف على العنوان خير عزاء.

أما هذه المخطوطة فقد كتبت هي ورسائل أخرى سنة ١٠٥٧ ومعلوم أن وفاة المصنف ١٠١٤ وقد نظرت فيها فألفيتها أقرب إلى الضبط والجودة.

والعنوان المثبت على ظاهر الورقة الأولى منها هو:

الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة. وترى صورته في آخر هذا الفصل. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

عملي في الكتاب:

١ ـ حققت نصّ الكتاب وذلك بمراجعته على أصول ثلاثة لم أجد واحداً منها أحق بأن يكون أصلاً للطبع، وإليك وصف هذه الأصول فيما يأتي:

(أ) مخطوطة كاملة هي ضمن مجموعة من رسائل، عدد أوراقها ٧١ وعدد صفحاتها ١٤٢ وعدد سطور كل صفحة من صفحاتها ٣١ سطراً، واسم كاتبها عبد الوهاب بن علي، كما أثبت في آخر كتاب « شرح الشمائل » الذي كان معها. وهي مكتوبة بخط لا بأس به، ومصححة على الهامش، وكتبت العناوين فيها بالحبر الأحمر، وقد أفدت منها في تصحيح كثير من الأغلاط المطبعية.

(ب) مخطوطة أخرى ناقصة عدد أوراقها ٣٢ وعدد صفحاتها ٦٤ وعدد سطور الصفحة الواحدة ٢٣، تنتهي عند حرف الظاء المعجمة، وآخر حديث فيها هو: « ظهر المؤمن قبلة » وهي مكتوبة بخط جيد

وقد أفدت منها في تصحيح ما صححت. هذا وللكتاب مخطوطات كثيرة يصعب استقصاؤها في مكتبات العالم الإسلامي، وقد وقفت على نسخة منها في المكتبة السعودية في الرياض ونسخة في مكتبة الحرم المكي ونسخة في مكتبة الأستاذ زهير الشاويش. وهناك نسخ في مكتبة أوقاف بغداد، ومكتبات تركيا وألمانيا. وتدل كثرة هذه المخطوطات لهذا الكتاب على تداوله وشيوعه.

(جـ) المطبوعة في استامبول في شركة الصحافة العثمانية: لم يكتب على غلافها ولا في آخرها سنة الطبع، وعلى غلافها إعلان بالتركية ترجمته: (إن هذا الكتاب «موضوعات علي القاري» طبع في شركة الصحافة العثمانية التي يديرها الحاج أحمد خلوصي، تأسست سنة ١٣٠٨ هـ) ثم ذكر الإعلان محلات توزيع الكتاب في البلاد العثمانية ورخصة المطبعة.

وحاولت في بداية الكتاب التنبيه على كل تحريف أو تصحيف وقع في الأصول، غير أني وجدت أنّ الأمر قد طال، ولم أجد في ذلك كبير فائدة تعود على القارىء، فتركت التنبيه على كثير من الإصلاحات التي اعتمدتها من واحد من هذه الأصول.

هذا وقد رجعت إلى الأصول التي اعتمد عليها المؤلف مثل: «الدرر المنتثرة» للسيوطي و«تمييز الطيب من الخبيث» لابن الديبع، وأصله: «المقاصد الحسنة» للسخاوي، كما رجعت إلى ما ألّفَ بعده مثل كتاب «كشف الخفاء» للعجلوني الذي أفادني كثيراً وهداني إلى الصواب في عديد من المواطن، وإلى «الفوائد الموضوعة» للعلامة مرعي الكرمي.

كما أفدت من كتب أخرى ذكرتها في حواشي الصفحات.

٢ ـ ترجمت لكثير من الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا الكتاب، وملت إلى أن تكون الترجمة موجزة جداً تعطي فكرة واضحة عن الرجل وأهم صفاته وسنة وفاته، وتركت بعض الأعلام لم أترجم لهم، لأنني لم أر أهمية تذكر لترجمتهم، على أني تركت ترجمة آخرين لأنني لم أعثر على ترجمة لهم فيما يُسّرَ لي من مراجع.

٣ ـ علقت بما أرى أنّ من الواجب التعليق عليه، ولم أسرف في ذلك وإنما اكتفيت بشرح ما يستغلق فهمه على القارىء العاديّ، وقد أتعقب المؤلف فيما لا أشاركه الرأي فيه، أو في خطأ واضح وقع فيه، وقد أنقل بعض ما ذكره العلماء من الآراء مما يتصل بما ورد في الكتاب.

٤ ـ رددت الآيات إلى مواضعها، وعُنيت بشكلها قياماً بحق كتاب الله العظيم.

٥ ـ خرجت الأحاديث التي يستشهد بها المؤلف ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وقد أردّ الحديث إلى الصفحة والجزء من الكتاب الذي استقى منه المؤلف.

٦ ـ رقّمت طرق الحديث المتواتر: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» التي أوردها المصنف في القسم الأول.

ثم بدأت ترقيماً جديداً للأحاديث الموضوعة. التي هي القسم الثاني، ولم أرقم فقرات القسم الثالث ولا أحاديثه مستغنياً عن ذلك بالفهارس، كما أشرت إلى ذلك عند ذكر أقسام الكتاب.

٧ ـ ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط بالنسبة للقارىء العادي، والتزمت أن أضبط نصوص الأحاديث وأسماء الأعلام من أشخاص وأمكنة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٨ ـ صنعت للكتاب فهارس عدة تسهل على المراجع مهمته.